الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع:

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين (COFIFAS)

والمشروع الاقتصادي الاجتماعي تقييم فعالية تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ينظم الملتقى العلمي الوطني حول:

تقييم آليات تمويل المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

يوم 10 ديسمبر 2023

الاسم واللقب	سناء العايب	صارة دريدي
الرتبة العلمية	أستاذة محاضرة "أ"	أستاذة محاضرة "أ"
التخصص	مالية وبنوك	اقتصاد ومالية
الجامعة	الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	
البريد الإلكتروني	laibsana89@gmail.com	dridiriheb@gmail.com
عنوان المداخلة	استشراف آفاق التمويل الإسلامي للتنمية المحلية المستدامة	

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث عن آليات جديدة لتمويل التنمية المحلية في الجزائر بعد العجز الذي أبدته الطرق المعتمدة حاليا، وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي للبحث في سبل موائمة آليات التمويل الإسلامي لتمويل الجماعات المحلية والقطاع الخاص لبعث المشاريع الرامية لتحقيق التنمية المحلية، وقد تمَ التوصل إلى أن التمويل الإسلامي يسخر صيغ مختلفة تتماشى مع طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات: الصناعة الزراعة والتجارة وحتى تشييد البنى التحتية، والتي يمكن للجماعات المحلية القيام بها كمتعامل اقتصادي يقوم بالعملية الاستثمارية من أجل زيادة الموارد المالية لدعم استقلالية الجماعات المحلية، بالتالي الاستقلالية الإدارية في اتخاذ القرارات المناسبة للمجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية، التمويل الإسلامي.

Abstract :

This research paper aims to search for new mechanisms for financing local development in Algeria especially because of the no efficiency of the currently approved methods. And it has been concluded that the various Islamic finance formulas can contribute in financing local development, since they are in line with the nature of small and medium enterprises in all fields: industry, agriculture, trade and even infrastructure construction, moreover ,even the local groups can operate as economic operators using those Islamic finance formulas to carry out the investment process in order to increase financial resources to support Autonomy of local groups, and therefore administrative autonomy in making appropriate decisions for the local groups.

Key Word : Local groups, local development, Islamic finance.

المقدمة:

إن التنمية المحلية في الجزائر على اعتبار أنها عملية محلية تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية تحتاج لموارد مالية لتجسيد مختلف المشاريع التنموية، لذلك فقد وضع المشرع الجزائري ترسانة من القوانين تحدد مختلف الآليات الجبائية وغير الجبائية التي تتمول منها الأطراف الفاعلة في العملية التنموية المحلية، لكن أغلب البلديات على المستوى الوطني تشتكي العجز المالي الذي أصبح هاجس المسيرين والقائمين على التنمية المحلية، وفي المقابل تعرض المالية الإسلامية بديلا للتمويل التقليدي والكلاسيكي للتنمية المحلية بما تتضمنه من صيغ مصرفية مختلفة، صكوك إسلامية، وقف وزكاة. وانطلاقا من هذا العرض تنبثق إشكالية هذه الورقة البحثية و المتمثلة في:

كيف يمكن للمالية الإسلامية أن تساهم في تمويل التنمية المحلية ؟

الأسئلة الفرعية:

1. كيف يساهم الوقف في تمويل التنمية المحلية؟
2. كيف تساهم صيغ الصيرفة الإسلامية في تمويل التنمية المحلية؟
3. كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المحلية؟

الفرضيات:

1. تتيح الصيرفة الإسلامية صيغ مختلفة تتناسب مع مختلف المشاريع الاستثمارية الموجهة للتنمية المحلية
2. لتحقيق الدور التنموي للوقف يجب توجيه أمواله نحو الاستثمار .
3. تتيح الصكوك بطبيعتها امكانية تنويع الاستثمارات

- **الهدف من الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:
  - ✓ البحث في سبل تحويل دور الجماعات المحلية من مسير إلى متعامل اقتصادي
  - ✓ تحليل موائمة آليات التمويل الإسلامي المختلفة لتمويل التنمية المحلية.
- **أهمية الموضوع:** تتجسد أهمية هذا البحث في إشكالية العجز المالي الذي تعاني منه غالبية الوحدات المحلية في الجزائر والذي ساهم بشكل كبير في عرقلة المشاريع التنموية خاصة في ظل التهرب الضريبي، وتراجع موارد الخزينة العامة بسبب تهاوي أسعار النفط و تداعيات جائحة كورونا.
- **منهج الدراسة:** اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي للبحث في سبل موائمة آليات التمويل الإسلامي لتمويل الجماعات المحلية والقطاع الخاص لبعث المشاريع الرامية لتحقيق التنمية المحلية.
- **المنهجية والطريقة والأدوات:**
  - **المحور الأول: التنمية المحلية وتمويلها** أردنا من خلال هذا المحور ضبط المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بالموضوع فيما يتعلق بالتنمية المحلية، حيث قمنا بتعريفها بالإضافة إلى التطرق لمقوماتها وأهدافها والأطراف المتدخلة فيها، وقد اعتمدنا هنا على المنهج الوصفي من خلال المسح البيبليوغرافي للمراجع ذات الصلة.

- **المحور الثاني: التمويل الإسلامي وأثره المحتمل على التنمية المحلية المستدامة** في هذا المحور قد حاولنا موائمة طبيعة وصيغ التمويل الإسلامي المختلفة من صيغ التمويل الإسلامي والوقف إلى الصكوك الإسلامية، مع تمويل مختلف الأطراف المتدخلة في عملية التنمية المحلية سواء في القطاع العام أو الخاص وذلك للتأكد من فرضية إمكانية التمويل الإسلامي في إتاحة فرص أكبر لتمويل التنمية المحلية من خلال التنوع الذي يطرحه.

1. التنمية المحلية وتمويلها

1.1. التنمية المستدامة:

منذ عام 1987 برز مصطلح **التنمية المستدامة**، وبالتحديد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك **Our Common Future**) والتي كان يرأسها رئيسة الوزراء في النرويج سابقا **(Brundtland)**لذلك يذكر هذا التقرير في معظم الأدبيات باسمها **(WCED , 1987)(العصيمي، 2015، صفحة 54)**، وحسب هذا التقرير تم تعريفها على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"**(مسعودي، 2009، صفحة 10)**، ويعالج هذا التعريف موضوع الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها وتوفيرها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية ليس فقط بين أفراد المجتمع الحالي وإنما بين أفراد المجتمع الحالي وأفراد المجتمع المستقبلي، كما يعالج فكرة تحديد الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة وترك المجال للأجيال القادمة للاستفادة من هذه الموارد، غير أنه لم يذكر نوع هذه الحاجات وكيفية تلبية الجيل المستقبلي لها**(مشري، 2011، صفحة 51)**.

كما عرفتها هيئة الأمم المتحدة على أنها: "مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأفراد والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية"**(عياش و بن مخلوف، نوفمبر 2013، صفحة 288)**.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم خصائص وسمات التنمية المستدامة والتي أعلن عنها في قمة ريو التي عقدت حول البيئة والتنمية المستدامة في عام 1992، ومن أهمها**(عياش و بن مخلوف، نوفمبر 2013، صفحة 289)**: كونها **تنمية طويلة المدى**، باعتبارها تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى كونها **تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول**، حيث أن أولوياتها تتمثل في تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة الأفراد المادية والاجتماعية، كما أنها **تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية**، سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات، حيث أنها تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، فضلا عن كونها تعد **تنمية متكاملة** تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، وكيفية جعل تلك العوامل تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

فالتنمية المستدامة تمثل التطور التاريخي لمفهوم التنمية، والذي كان يتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية بمعنى النمو الاقتصادي الذي يقاس بالناتج المحلي الخام ، لكن سرعان ما اتضحت المفارقة بين تحقيق معدلات نمو مرتفعة و في

المقابل مشاكل اجتماعية مختلفة و متعددة ، لذلك عمدت الدول إلى رفع مستوى المعيشة تماشيا مع معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة من خلال توفير خدمات التعليم و الصحة و غيرها، و تبنت بذلك التنمية الاجتماعية، و تطور هذا المفهوم ليشمل ضرورة الاهتمام بالمورد البشري الذي يعد عاملا من عوامل التنمية و هدفها في نفس الوقت، إذ أن المورد البشري يعد رأسمال بشري يجب الاعتناء بمهاراته و تطويرها لتحقيق التنمية البشرية، و تطورت الأمور لتشمل الاهتمام بالمحيط و البيئة التي يعيش فيها المورد البشري، إذ عمد العالم على عقد المؤتمرات و تشريع القوانين لمحاربة التلوث من جهة و الاستغلال الأمثل للموارد من خلال التوزيع العادل لها بحيث تتم المحافظة على نصيب الأجيال المستقبلية منها، أي استدامة استغلال هذه الموارد و من ثمَ تحقيق التنمية المستدامة، لكن ضمان هذه الأخيرة لن يتحقق إلا في ظل الاعتماد على المشاريع الخضراء صديقة البيئة التي تتميز بانخفاض نسبة التلوث الناجمة عن الاستثمار فيها، إلا أنه ما تجدر الإشارة له أن التنمية المستدامة الحقيقية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الاستقلالية، أي بعيدا عن التبعية في وضع و تنفيذ استراتيجياتها، و هذا لا يعني العزلة و إنما الاندماج في الاقتصاد العالمي أمر حتمي و أكيد.

2.1. التنمية المحلية وتمويلها

1.2.1. مفاهيم حول التنمية المحلية:

تعرف التنمية المحلية على أنها: " مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تظافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني" **(عبد المطلب، 2001، صفحة 13)**

وتعرف أيضا على أنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة هذه الحركة" **(الجندي، 2001، صفحة 131)**.

التنمية المحلية هي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، بعد فشل الإدارة المركزية في تلبيتها، بسبب الاختلاف بين الوحدات المحلية في جميع المجالات، و ذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام و استغلال الموارد المحلية، و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، و الاستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية، و دمج جميع وحدات الدولة.

التنمية المحلية تتكون من العناصر التالية **(يوسفي، 2010، صفحة 28)**:

- **برنامج مخطط:** يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع، وذلك أن التخطيط الكفء هو الطريقة المثلى التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية، بطريقة علمية وعملية وانسانية، لكي تحقق الرقي والرفاهية للمجتمع.
- **المشاركة الجماهيرية:** من القواعد الأساسية للتنمية المحلية ضرورة المشاركة الشعبية أي مشاركة أكبر عدد من سكان الهيئة المحلية تفكيرا وعملا في وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل من المعيشة عن طريق اقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة للإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية في الانتاج والاستهلاك والادخار.

- **المساعدات الفنية:** وهي ما تقدمه الهيئات الحكومية فعملية التنمية تحتاج إلى عنصرين هامين هما العنصر البشري والعنصر المادي، ويمتزج هذان العنصران امتزاجا كبيرا في الحياة الاجتماعية ويتكون من ذلك عنصر المساعدات الفنية أي المساعدات الفنية البشرية والمساعدات الفنية المادية وكلاهما يكمل الآخر.
- **التكامل بين الاختصاصات:** من القواعد الأساسية للتنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين المشاريع في الميادين المختلفة عن طريق برنامج متعدد وهذا نتيجة لتشابك العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلا يمكن فصل الظواهر الاجتماعية عن الظواهر الاقتصادية، فهي تعتمد على بعضها البعض وتتبادل التأثر والتأثير.

2.2.1. مقومات التنمية المحلية:

إن نجاح العملية التنموية على المستوى المحلي يتطلب توافر عدة ركائز نوجزها فيما يلي:

- **المقومات البشرية** : إن نجاح العملية التنموية يستلزم عنصر بشري كفؤ يدير التمويل اللازم لإقامة المشاريع وينفذها ويتابعها و يعيد النظر فيها و يضع الحلول المناسبة في الوقت المناسب.
- **المقومات المالية** : يعتبر عنصر المال مهم جدا، فكلما زادت و توفرت مصادر التمويل للجهات المحمية كلما تمكنت من القيام بمهامها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية لمحصول على الإعانات المالية.
- **مقومات تنظيمية** : إن وجود إدارة محمية تعمل عمى التنسيق بين مختلف المتدخلين في العملية التنموية مهمتها إدارة المرافق المحلية و تسيير الأمور المحلية عامل رئيسي لنجاح العملية التنموية عمى الصعيد المحلي.

3.2.1. أهداف التنمية المحلية:

تتبنى الدول سياسات واستراتيجيات لتنمية مجتمعاتها وتعمل على تكييفها لتتماشى مع التطورات السريعة التي يعرفها العام وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم المواطن، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- **أهداف اقتصادية:** توسع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي و بالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصاد وانخفاض مستويات البطالة و زيادة الدخول و عليو زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستثمارات في ظل وجود مرونة إنتاجية على المستوى المحلي.
- **أهداف اجتماعية:** توفير البنى التحتية من مدارس و مستشفيات و غيرها من المرافق الاجتماعية في البلديات يؤدي للقضاء على الفقر و الجهل و المرض و يساعد على فك العزلة عمى البلديات البعيدة و تحقيق التوازن الجهوي و بالتالي القضاء على النزوح الريفي وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع المحلي.
- **أهداف الثقافية:** تساعد التنمية المحمية على تدعيم فكرة التعاون على البر و تحقيق الصالح العام وفقا لسنة الرسول صلى الله عليه و سلم و بالتالي استعادة الروابط الاجتماعية لتحقيق تنمية محلية تشاركية.

وللإشارة فإن تحقيق هذه الأهداف يعتبر تحديا بالنسبة للأطراف الفاعلة في العملية التنموية على المستوى المحلي.

4.2.1. الأطراف المتدخلة في العملية التنموية محليا:

إن العملية التنموية عمى المستوى المحمي تستلزم تضافر جيود العديد من الجهات و نخص بالذكر الجماعات المحلية، المجتمع المدني و القطاع الخاص، حيث لكل منهم مهامه و دوره المنوط به و عملهم تكاملي لتحقيق التنمية المحلية.

1.4.2.1. الجماعات المحلية:

هي هيئات مستقلة تعمل في إطار السياسة العامة للدولة، وتتولى شؤون وحدة معينة في الولايات والمدن، تتمتع بشخصية معنوية و استقلال مالي، يعتبر نظام الجماعات المحلية من الدعائم الأساسية للمجتمعات الحديثة التي تهدف من خلالها إلى تحقيق التنمية المحلية، لذا نجد الكثير من الدول اتجهت نحو تقسيم السلطات والصلاحيات بين السلطة المركزية والهيئات المحلية قصد تعاون الجهود الحكومية و الشعبية لتحقيق التنمية، وتحسين مستوى الخدمات، فهذا النظام يؤدي إلى تعزيز مشاركة المواطن في إدارة الشأن المحلي عبر المجالس المنتخبة.

أ. مميزات الجماعات المحلية:

وتتميز هذه الهيئات بجملة من الخصائص كما يلي:

- **الاستقلال الإداري** : يتحقق الاستقلال الإداري من خلال:

✓ **الشخصية المعنوية** وهي السند القانوني الذي يحقق قدرا من الحرية في التصرف بناء على توزيع الوظيفة الإدارية بالدولة، حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها.

✓ **انتخاب المواطنين للمجالس المحلية:** وهو الأمر الذي يسمح لهذه الهيئات بممارسة نشاطها باستقلالية، اعتبارا لكونها منتخبة من طرف المواطنين الذين وافقوا على برامجها المعروضة خلال الحملة الانتخابية وبالتالي فهي ترسخ النهج الديموقراطي في البلاد.

✓ **النظام اللامركزي في الإدارة:** هذا الأخير الذي تم تبنيه للاهتمام بالمصالح و الشؤون المحلية نظرا لاختلاف الاحتياجات و المصالح من منطقة لأخرى.

- **الاستقلال المالي:** يجب تخصيص موارد مالية للجماعات المحلية حتى تتمكن من أداء مهامها.

ب. دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية:

- **الدور الاجتماعي للجماعات المحلية** : يتحقق هذا الدور خلال توفير مختلف المرافق الاجتماعية الضرورية وتوفير مختلف الخدمات والمتطلبات الاجتماعية التي يحتاجها الفرد من سكن وصحة وتشغيل ومؤسسات تعليمية وثقافية وترفيهية والسير على حوكمة تسييرها .
- **الدور الاقتصادي للجماعات المحلية** : يتمثل في الاستغلال الأمثل للمؤسسات الاقتصادية المحلية(كأسواق والمحلات التجارية والمناطق الحرفية) وكذا تهيئة وصيانة والتصرف في المناطق الصناعية مما يساهم في خلق و تطوير المشاريع الاستثمارية لينعكس ذلك إيجابا على الصناعات المحلية وتوفير مناصب الشغل.
- **دور الجماعات المحمية في حماية البيئة** : يتحقق هذا الدور من خلال توفير بيئة صحية ونظيفة يضمنها التسيير الجيد لمؤسسات النظافة، العمومية منها والخاصة، والسير على حماية التوازن البيولوجي وترشيد التعامل مع النفايات وذلك بدعم مؤسسات رسكلة النفايات ومراعاة المعايير الدولية في التخلص منها وتشجيع المبادرات التطوعية التي تعمل في المجال البيئي.

2.4.2.1. المجتمع المدني:

يمثل المؤسسات والجمعيات ذات الطابع التطوعي التي تنفذ الأعمال الخيرية داخل المجتمع المحلي، وهي مؤسسات غير حكومية، و تِؤمن الدولة الحماية لهذ النوع من المؤسسات و تضع القوانين الخاصة بها، وتراقب نشاطاتها، ويسير المجتمع المدني تحت سلطة الدولة من أجل خدمة الشعب. يشمل عموما (المنظمات غير الحكومية،

المنظمات الحقوقية والدفاعية، منظمات الأعمال الجماعات المهنية الاتحادات العمالية النوادي الاجتماعية و الرياضية قطاع من الجامعات غير الربحية و بمعايير محددة) واستبعد في ذلك الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.

أ. مميزات المجتمع المدني:

يمكن تلخيص خصائص المجتمع المدني انطلاقا من تعريفه في ثلاث نقاط

- ✓ الفعل الإرادي أو الطوعي.
- ✓ الطبيعة المنظمة للمجتمع المدني.
- ✓ الهدف خدمة المجتمع المحلي.

ب. دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية:

- **دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية** : تسير جمعيات المجتمع المدني و بالأخص الجماعات المهنية و الاتحادات العمالية على تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمشروع الاقتصادي أي خلق التوازن في العائد بين الأهداف الربحية للمشروع والحقوق الاجتماعية للعمال، بالإضافة للكفاءة في تقديم الخدمات أي جودة الخدمة المقدمة بأقل تكلفة و ذلك لحصول هذه الجمعيات على الدعم و التمويل.
- **دور المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية المحلية** : يقوم المجتمع المدني بالبحث و جمع إحصائيات المعوزين من خلال الجمعيات الأقرب من المواطنين، ثم جمع الإعانات من أجل : تدعيم التعليم، الاهتمام بصحة الأمهات، العدالة بين الجنسين و توعية أفراد المجتمع المحلي و غيرها من الخدمات الاجتماعية .
- **دور المجتمع المدني في تحقيق حماية البيئة المحمية** : تقوم هذه الجمعيات بدور توعوي كبير و تعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة نظيفة.

3.4.2.1. القطاع الخاص:

رغم الطابع الربحي الذي يتميز به نشاط القطاع الخاص ، إلا أنه من خلال هذا النشاط فهو من جية يلبي حاجات المجتمع المدني و يساهم في تحقيق رفاهيته من خلال الخدمات التي يقوم بتقديمها في شكل إنجازات كالمسابح و المطاعم و أماكن الترفيه و التسوق و غيرها و هو من جية أخرى يخلق مناصب للشغل و بذلك خلق دخول جديدة تسمح بزيادة الطلب و بالتالي خلق عرض جديد مدعم بطلب فعال و بالتالي فالقطاع الخاص يدعم دفع عجلة التنمية المحلية إلى جانب دور الجماعات المحمية وجمعيات المجتمع المدني إذ أن له دور اجتماعي و اقتصادي في آن واحد.

4.4.2.1. التكامل الوظيفي بين مهام الجماعات المحمية وجمعيات المجتمع المدني:

الشراكة بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني في التنمية المحمية تتجسد من خلال:

- ✓ **الدور الرقابي** الذي تقوم به هذه الجمعيات على أداء البلديات من حيث جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، تكلفته.
- ✓ **الحرص على مصالح البلدية** من خلال تعاونها مع المجلس البلدي للحصول على نصيبها العادل من الحكومة المركزية
- ✓ مشاركتها في **تقديم الخدمات** من خلال استخدامها للدعم الاجتماعي الذي تحصل عليه في إطار خطة التنمية المحلية التي تمت صياغتها بمشاركة الإدارة المحلية في إطار السياسة العامة للدولة.
- ✓ تشكل **هيئات مشتركة للتنمية بين البلدية و المجتمع المحلي** التي تعمل على تعبئة الموارد على المستوى المحلي ويعمل إلى جانب الجماعات المحلية و جمعيات المجتمع المدني القطاع الخاص الذي يقوم بتجسيد

جزء من المشاريع الاستثمارية التي توكلها إليه الجماعات المحلية، فيسهم بذلك في تلبية حاجيات المجتمع المحلي و رفاهه و خلق مناصب مشغل و تحريك عجلة التنمية المحلية.

إن الأطراف المتدخلة في العملية التنموية على المستوى المحلي لها خصائصها وأسس عملها طبقا للسياسة العامة للدولة وهي تعمل جنبا إلى جنب في تكامل و تنسيق من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية.

ثانيا: التمويل الإسلامي للتنمية المحلية المستدامة:

1. صيغ التمويل المصرفي الإسلامي للأطراف المتدخلة في التنمية المحلية:

1.1. صيغ التمويل المصرفي الإسلامي للقطاع الخاص:

إن القطاع الخاص كطرف فاعل في التنمية المحلية يمكن له الاعتماد على صيغ الصيرفة الإسلامية من خلال تمويل مؤسساته الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي:

- **تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة المرابحة** : تستطيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال صيغة المرابحة توفير مستلزمات الإنتاج والحصول على مختلف الآلات والتجهيزات والأصول المادية اللازمة، بالإضافة إلى المواد الأولية التي يمكن أن تحتاج إليها تلك المؤسسات دون دفع فوري، وخاصة أن هذه المؤسسات عادة لا تملك الأموال الكافية للقيام بذلك، فأسلوب المرابحة يساعدها كثيرًا على دفع ما عليها في شكل أقساط ودفعات مستقبلية، وتصريف منتجاتها، سواء للأفراد أو للمشروعات المتوسطة والكبيرة، وهذا بلا شك يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني، ويعمل على تحقيق درجة عالية من الترابط بين قطاعاته.
- **تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة الإجارة:** تناسب صيغة الإجارة التشغيلية المشروعات الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر؛ حيث يستطيع المشروع أن يدفع إيجار المكان الذي يمارس فيه نشاطه دون إرهاق لميزانيته في حالة شراء المكان نقدًا، كما يستطيع المشروع الحصول على الآلات والمعدات التي يحتاج إليها بصيغة الإجارة أيضًا، ومن ثم انتفاع هذه المشروعات بالأصول التي لا تستطيع اقتناءها لارتفاع تكلفة رأس مالها، فضلًا عن انتفاعها أيضًا بتوفير السيولة المالية التي كانت ستدفع ثمنًا للأصول.

كما تناسب صيغة التمويل عن طريق التأجير مع الوعد بالتملك المشروعات الإنتاجية الصغيرة ومتناهية الصغر التي تحتاج إلى خطوط إنتاج مثل المطابع ومصانع التعبئة والتغليف، وكذلك المنشآت التي تحتاج إلى الأجهزة والمعدات مثل المعامل الطبية، كما تصلح أيضًا لتمويل العقارات، وتتميز هذه الآلية باستمرارية المحافظة على الأصول الإنتاجية؛ لكونها ستؤول ملكيتها في نهاية مدة الإيجار إلى المستأجرين أصحاب المشروعات.

- **صيغة التمويل بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:** هي صيغة جديدة استحدثتها المصارف الإسلامية – أنها أكثر صيغ المشاركات ملاءمة لتمويل جميع المشروعات والتي يمكن استخدامها في تمويل المشروعات الحرفية والمهنية ومشروعات الشباب وخريجي الجامعات ومشروعات المرأة، والمزارعين، وسائقي الأجرة
- **تمويل المشروعات الصغيرة بصيغة المضاربة:** ويتيح نظام هذه الصيغة التمويلية الفرصة للتزاوج بين رأس المال والعمل، وهو الأمر الذي يهيئ الفرص لأي شخص لا يملك المال، ولكنه يملك الخبرة والكفاءة الفنية لممارسة النشاط الاقتصادي، ومن ثم تمثل هذه الصيغة وسيلة مهمة لإبراز عنصر الموارد البشرية واستخدامه بصورة أمثل، وهو ما يتلاءم تمامًا مع أصحاب المشروعات الصغيرة من الحرفيين والمهنيين، غير القادرين ماليًّا

على المشاركة في المشروعات الإنتاجية، خاصة وهي مؤمنة بآلية المُضاربة المطلقة أو المقيدة وفقًا لحجم الثقة بين أطراف العملية.

2.1. دور التمويل المصرفي الإسلامي في جعل الجماعات المحلية متعامل اقتصادي:

إن الجماعات المحلية يمكنها أن تساهم في مختلف الاستثمارات بشتى أنواعها كمتعامل اقتصادي، و ليس كمجرد مستأجر أو مؤجر أو مستغل لأملاكها اعتمادا على قروض بنكية، عادة ما تجد صعوبة في الحصول عليها و تسديدها، و تكون هذه المساهمة وفق صيغ الصيرفة الإسلامية المختلفة و التي نستعرض مدى ملاءمتها لمختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الصيغ الإسلامية وأمثلة لخيارات استخداماتها في التمويل الأصغر

الصيغة	المجال الملائم	ملاحظات
المشاركة	• تمويل شراء الأصول الثابتة • تمويل احتياجات رأس المال العامل	• تصلح لكافة الأنشطة • الأنسب لتمويل الصناعة و الزراعة
المضاربة	• تمويل شراء الأصول الثابتة • تمويل احتياجات رأس المال العامل • تمويل احتياجات السيولة	• تصلح لكافة الأنشطة • الأنسب لتمويل الحرفيين و المهنيين
المزارعة	• تمويل شراء الأصول الثابتة • تمويل احتياجات رأس المال العامل	• تصلح لكافة الأنشطة • الأنسب لتمويل التنمية الريفية
الاستسقاء	• تمويل شراء الأصول الثابتة	• تصلح لتمويل النشاط الزراعي
المرابحة	• تمويل شراء الأصول الثابتة • تمويل احتياجات رأس المال العامل • تمويل تجارة الصادر و الوارد	• تصلح لكافة الأنشطة • الانسب لتمويل شراء المساكن و السيارات
السلم	• تمويل شراء السلع الصناعية • تمويل احتياجات رأس المال العامل • تمويل احتياجات السيولة	• تصلح لتمويل النشاط الزراعي • تصلح لتمويل التصنيع الزراعي
الاستصناع	• تمويل شراء الأصول الثابتة	• تصلح لكافة الأنشطة
الإجارة	• تمويل شراء الأصول الثابتة • تمويل الخدمات(الصحية و التعليمية)	• الانسب لتمويل شراء المساكن والسيارات
القرض الحسن	• تمويل كل الأغراض	• الأنسب للتمويل النقدي
الزكاة والصدقات	• تمويل كل الأغراض	• الأنسب لتمويل الحاجات الاستهلاكية
الوقف	• تمويل شراء الأصول الثابتة	• الانسب لتمويل الخدمات الصحية و التعليمية

Source : Islamic research and training institute

2. دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المحلية:

يمكن للصكوك الإسلامية التأثير في التنمية الاقتصادية بالنظر للخصائص التي تميزها، كونها تعكس معاملات مالية حقيقية، ومن بين الأدوار التي تلعبها في التنمية ما يلي **(مصباح و قسول، 2018، الصفحات 100-101)**:

- **دور الصكوك الإسلامية في تجميع وحشد الموارد المالية:** تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط وطويل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد، ومن حيث سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى تلك المميزات تتمتع الصكوك الإسلامية بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة، لأنها لا تتعامل به أصلا، كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم، بل تتأثر بالتضخم إيجابيا، لأن هذه الصكوك تمثل أصولا حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك الممثلة لتلك الأصول (أعيان وخدمات)؛
- **دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية:** إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية يعتبر خيارًا أمثلا خاصة بالنسبة للدول النامية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال، لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معا وهما تعبئة الموارد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، إذ أن التحدي الكبير والرئيسي في مجال الصناعة المالية الإسلامية لا يكمن فقط في قدرة الابتكارات المالية على تعبئة الموارد المالية، وإنما في طريقة استخدام هذه الموارد، بحيث تقرب بين تلك الموارد وبين الهدف التنموي المنشود منها، وعليه فكفاءة استخدام الموارد المالية التي تم جمعها عن طريق الصكوك الإسلامية توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد؛
- **دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية والتنموية:** الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلبي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام. فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام التي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة –بصفتها مستأجرا– بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن أيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية؛

3.صيغ المصارف الإسلامية لاستثمار الأموال الوقفية وبعث التنمية المحلية:

يعبر التمويل الإسلامي عن تقديم ثروة عينية أو نقدية على سبيل اللزوم او التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تبيحه الأحكام الشرعية. ومن وجهة نظرنا يمكن اعتماد الصيغ الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية المحلية من خلال مورد آخر هو الوقف، حيث يعتبر هذا الأخير بكل أشكاله سيولة عاطلة إذا ما تم استغلاله بشكل أمثل، وعليه يجب توجيه الأنظار نحو هذا القطاع والعمل على استغلال الأملاك الوقفية بما يدر المنفعة على الجماعات المحلية، كما يمكن استثمار هذه العوائد من خلال المصارف الإسلامية التي بدورها توجهها لمشاريع تنموية تخدم المجتمع الفرد على حد سواء، باعتبار أن أهم خاصية للتنمية المحلية

تنص على مراعاه الخصوصية في المجتمعات، والتمويل الإسلامية بصيغه يحقق ذلك، كما أن الوقف يحقق التكافل والتآزر الاجتماعي.

مناقشة النتائج

يضم الجدول الموالي أهم نتائج الدراسة.

التمويل عبر صيغ التمويل المصرفي الإسلامي	
المرابحة	تستطيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من خلال صيغة المرابحة توفير مستلزمات الإنتاج والحصول على مختلف الآلات والتجهيزات والأصول المادية اللازمة، بالإضافة إلى المواد الأولية التي يمكن أن تحتاج إليها تلك المؤسسات دون دفع فوري
الإجارة	يستطيع المشروع أن يدفع إيجار المكان الذي يمارس فيه نشاطه دون إرهاق لميزانيته في حالة شراء المكان نقدًا، كما يستطيع المشروع الحصول على الآلات والمعدات التي يحتاج إليها بصيغة الإجارة أيضًا
بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك	لتمويل جميع المشروعات والتي يمكن استخدامها في تمويل المشروعات الحرفية والمهنية ومشروعات الشباب وخريجي الجامعات ومشروعات المرأة، والمزارعين، وسائقي الأجرة
المضاربة	تمثل هذه الصيغة وسيلة مهمة لإبراز عنصر الموارد البشرية واستخدامه بصورة أمثل، وهو ما يتلاءم تمامًا مع أصحاب المشروعات الصغيرة من الحرفيين والمهنيين، غير القادرين ماليًّا على المشاركة في المشروعات الإنتاجية، خاصة وهي مؤمنة بآلية المُضاربة المطلقة أو المقيدة وفقًا لحجم الثقة بين أطراف العملية
تمويل التنمية المحلية عبر الصكوك الإسلامية	
تمويل المشاريع الاستثمارية	الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في هذا المجال، لأنها قادرة على تحقيق الغرضين معا وهما تعبئة الموارد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية
تمويل مشاريع البنى التحتية	الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامتها رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، وعليه فهي تلبي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام
تمويل التنمية المحلية عبر الوقف	
المشاركة والمضاربة	يمكن القول أنَ الواقف لماله أن يشارك المصرف الإسلامي من خلال العين التي سيوقفها، و يشاركه المصرف بما يقدمه من تمويل لإقامة المشروع الوقفي، على أن يقوم المصرف بدور المضارب في استثمار المالين، و يكون توزيع الربح حسب الاتفاق بينهما، مع ضرورة أن تتضمن هذه الصيغة وعدا من المصرف ببيع حصته لجهة الوقف حسب شروط الاتفاق.

الاستصناع	يمكن الاستفادة من هذه الصيغة من خلال اتفاق بين الجهة الواقفة للعين و المصرف، على أن يقوم هذا الأخير بمشروع لاستثمار هذه العين، حيث تقدم جهة الوقف المواصفات المطلوبة في المشروع الاستثماري، و يقوم المصرف بتنفيذ الاستثمار بنفسه أو من خلال المناولة و يسلم في النهاية لجهة الوقف بعد تأكدها من مطابقته للشروط المطلوبة، على أن تقوم بدفع ثمن المشروع للمصرف على أقساط تحدد قيمتها و آجال استحقاقها وفقا للريع المتوقع لاستغلال هذا المشروع.
المرابحة	يمكن استغلال هذه صيغة من خلال تقديم طلب من طرف جهة الوقف إلى المصرف لشراء مستلزمات مع وعد بشرائها منه بعد استلامها من البائع الأول ، و بعد تملك المصرف للمستلزمات يتم عقد شراء جديد بين الواقف و المصرف، على أن يكون الثمن في هذا العقد مؤجلا وعلى أقساط و أكبر من ثمن شراء المصرف لهذ المستلزمات، و الفرق بين الثمنين متفق عليه مسبقا.
الإجارة	تناسب صيغة الإجارة التشغيلية المشروعات الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر في الممتلكات الوقفية كالمعدات و الآلات و الأدوات؛ كأن يقوم مستثمر الوقف بإيجار محل لتشغيل آلات و معدات تعد وقفا ،حيث يستطيع صاحب المشروع أن يمارس فيه نشاطه دون إرهاق لميزانيته في حالة شراء المكان نقدًا، ، ومن ثم انتفاع هذه المشروعات بالأصول الوقفية التي تم تشغيلها من خلال صيغة الإيجار للمحل، مما ساعد على توفير السيولة المالية التي كانت ستدفع ثمنًا للأصول و شراء المحل ، و بالتالي إمكانية صيانة العتاد الموقوف و تجديده و تحقيق أرباح و تشغيل يد عاملة
المشاركة المنتهية بالتمليك	يمكن للمصرف ان يشارك أموال الوقف في مشروع استثماري و يتم الاتفاق على بيع المصرف لحصته لجهة الوقف تدريجيا أو دفعة واحدة حتى تصبح ملكا لها بالكامل.
المساقاة	تكون في حالة الأرض البيضاء، حيث يقوم المصرف بالإنفاق على الأرض الزراعية و بيع إنتاجها ، ويكون الربح بين الطرفين حسب التكلفة التي أنفقها المصرف
المزارعة	تكون في حالة الأرض المشجرة، حيث يمكن لناضر الوقف أن يطلب من المصرف تمويل رعاية الأشجار، و الربح يكون حسب الاتفاق بين الطرفين.

الخاتمة:

بوصف التنمية المحلية عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية لرفع المستوى المعيشي للمجتمع المحلي' فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه العملية هو التمويل، وإذا كانت الآليات المختلفة التي تعتمدها الدول سواء كان تمويل محلي أو خارجي جبائي أو غير جبائي أضحى غير قادر على تمويل التنمية المحلية خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية، يسخر لنا التمويل الإسلامي مختلف الآليات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع المجالات الصناعة، الزراعة، التجارة و حتى تشييد البنى التحتية من خلال(المشاركة، الاستصناع، المزارعة، الإجارة، المرابحة، الصكوك الإسلامية.....) والتي يمكن أن تقوم بها الجماعات المحلية كمتعامل اقتصادي بعيدا عن الوظيفة الإدارية التي تقوم بها حاليا، و كذا القطاع الخاص كطرفين فاعلين في التنمية المحلية، وعلى ذلك تم تأكيد فرضية إمكانية توفير فرص متنوعة لتمويل التنمية المحلية من خلال صيغ التمويل الإسلامي المختلفة

قائمة المراجع:

1. العصيمي, ع. ع. (2015). المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة. عمان, الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
2. مسعودي, ي. (2009). اشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث. الجزائر, العلوم الاقتصادية: مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية.
3. مشري, م. (2011). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. سطيف, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, الجزائر: جامعة فرحات عباس.
4. عياش, ز., بن مخلوف, أ. (نوفمبر 2013). الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء. الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح
5. عبد الحميد عبد المطلب. (2001). التمويل المحلي واتنمية المحلية. مصر: الدرا الجامعية.
6. الجندي ,م .(2001) .الإدارة المحلية واستراتيجيتها .الإسكندرية ,مصر :دار نشأة المعارف.
7. بن علي بلعزوز، و آخرون. (2013). إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندية المالية). عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
8. نور الدين يوسفي. (2010). الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2008) مع الإشارة لولاية البويرة. بومرداس، الجزائر: جامعة امحمد بوقرة.
9. حراق مصباح، و كمال قسول. (أفريل, 2018). دور الصكوك الإسلامية في تعبئة المدخرات المالية لتمويل التنمية الاقتصادية. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 02.
10. **Islamic research and training institute**